Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 7, 2026, 9629

Deanship of Scientific Research

The Strategy of Small States to Maintain National Security: A Case Study of the Gulf Cooperation Council Countries

Mohammed Torki Bani Salameh *

Political Science Department, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Received: 7/11/2024
Revised: 26/12/2024
Accepted: 27/1/2025
Published online: 1/2/2026

* *Corresponding author:*
mohammedtorki@yahoo.com

Citation: Bani Salameh, M. T. (2026). The Strategy of Small States to Maintain National Security: A Case Study of the Gulf Cooperation Council Countries. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(7), 9629. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.9629

Abstract

Objectives: This study aimed to examine the behavior of small Arab Gulf states (Kuwait, Qatar, Bahrain, Oman, and the UAE) within regional and international systems. It focused on analyzing the security strategies these states employ to safeguard their national security in a complex regional context. Additionally, the study explored how these states adapt to structural changes in the international system and effectively mitigate pressures and threats from neighboring major powers.

Methods: A comprehensive scientific approach was adopted, incorporating systems analysis to evaluate internal and external variables. Regional analysis was used to study interactions between these states and their surroundings, while a comparative approach was employed to assess and contrast their security strategies.

Results: The findings revealed that these small Gulf states implement similar internal policies to strengthen their domestic front, including controlled political openness and reinforced governance. However, their external strategies vary significantly: Bahrain aligned with major powers, Qatar and Kuwait assumed mediator roles, the UAE engaged in regional crises, and Oman adhered to a policy of neutrality and non-involvement.

Conclusions: The study concluded that the "bandwagoning" strategy frequently adopted by these small Gulf states reduces regional threats, enhances security, and strengthens their independence in foreign policy decision-making. This strategy has proven effective in ensuring their survival and resilience within a volatile regional environment.

Keywords: Small states, Gulf Arab states, Balance of power strategy, Threat balancing strategy, Bandwagoning strategy.

استراتيجية الدول الصغرى للحفاظ على الأمن الوطني : دراسة حالة دول الخليج العربي

محمد تركي بني سلامة *

قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تحليل سلوك دول الخليج العربي الصغرى (الكويت، قطر، البحرين، سلطنة عمان، والإمارات) في النظامين الإقليمي والدولي، وتوضيح الاستراتيجيات الأمنية المعتمدة للحفاظ على أمنها الوطني وسط بيئة إقليمية معقدة. كما ركزت على فهم كيفية تكيف هذه الدول مع التغيرات الهيكلية في النظام الدولي، ومدى نجاحها في تقليل الضغوط الناتجة عن التهديدات المحيطة من القوى الكبرى المجاورة.

المنهجية: اتبعت الدراسة منهجية التكامل العلمي، باستخدام منهج تحليل النظم لتقييم المتغيرات الداخلية والخارجية، إلى جانب التحليل الإقليمي لدراسة تفاعلات هذه الدول ضمن محيطها، والمنهج المقارن لمقارنة استراتيجياتها الأمنية .

النتائج: أظهرت النتائج أن الدول الخليجية الصغرى تعتمد سياسات داخلية متشابهة تهدف إلى تعزيز الجبهة الداخلية من خلال الانفتاح السياسي المقيد وتقوية هياكل الحكم. خارجياً، تبنت استراتيجيات متنوعة؛ إذ اعتمدت البحرين على مسايرة القوى الكبرى، في حين لجأت قطر والكويت إلى دور الوساطة، بينما انتهجت الإمارات سياسة التدخل في الأزمات الإقليمية، فيما فضلت سلطنة عمان سياسة الحياد والنأي بالنفس .

الخلاصة: أوضحت الدراسة أن استراتيجية مسايرة الركب التي تعتمدها الدول الخليجية الصغرى تسهم في تخفيف التهديدات المحيطة، وتعزز أمنها واستقلالها في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، مما يساعدها على الحفاظ على بقائها ومرونتها في مواجهة التحديات ضمن بيئة إقليمية مضطربة.

الكلمات الدالة: الدول الصغرى، دول الخليج العربي، إستراتيجية توازن القوى، إستراتيجية توازن التهديد، إستراتيجية مسايرة الركب .

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

تواجه دول الخليج العربي، المتمثلة بالكويت وقطر والبحرين والإمارات وسلطنة عمان، تحديات فريدة نتيجة صغر مساحتها الجغرافية وافتقارها إلى عمق استراتيجي حقيقي، مما يجعلها عرضة للضغوط الأمنية من قوى إقليمية قوية مثل السعودية وإيران والعراق. ويُعزّز هذا الوضع من حالة التوتر الدائم الذي تعيشه هذه الدول، حيث تتطلب بيئتها الجيوسياسية الحساسة تبني استراتيجيات مبتكرة ومتعددة الجوانب لحماية أمنها وسيادتها، وضمان بقائها في وجه هذه التحديات .

تعتمد كل دولة من هذه الدول على سياسات أمنية متباينة تتناسب مع وضعها السياسي والجغرافي. فالبحرين، التي تُعتبر الأصغر جغرافياً وتفتقر إلى العمق الاستراتيجي، تعتمد بشكل كبير على التحالفات مع قوى إقليمية ودولية لضمان أمنها، خاصة من خلال الوجود العسكري لدول خليجية أخرى على أراضيها في أوقات الأزمات. من جانبها، تقع قطر بين قوتين إقليميتين كبيرتين (السعودية وإيران)، مما دفعها إلى تطوير استراتيجيات تهدف إلى تعزيز أمنها من خلال سياسة خارجية تقوم على الوساطة والحياد النسبي، مع الاعتماد على التحالفات الدولية، وخاصة مع الولايات المتحدة.

أما سلطنة عمان، التي تمتاز بموقع استراتيجي يطل على ثلاث بحار، ويسيطر على مضيق هرمز، فقد انتهجت سياسة الحياد والنأي بالنفس عن الصراعات الإقليمية، مما يتيح لها الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف. بينما تتبنى الإمارات سياسة خارجية أكثر انخراطًا في الشؤون الإقليمية، ساعية لتوسيع نفوذها وتأمين مصالحها الاقتصادية والأمنية من خلال التدخل المباشر في الأزمات الإقليمية .

تتمحور هذه الدراسة حول فهم كيفية تفاعل هذه الدول مع التحولات الإقليمية والدولية عبر استراتيجياتها الأمنية، من خلال استكشاف تصوراتها للأمن القومي، وتحليل السياسات المتبعة للحفاظ على استقرارها في بيئة مضطربة، ما يوفر إطاراً شاملاً لفهم آليات هذه الدول في مواجهة التحديات الأمنية وتحقيق التوازن المطلوب في علاقاتها الإقليمية والدولية .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

عندما تأسست دول مجلس التعاون الخليجي (قطر، سلطنة عُمَان، البحرين، الإمارات العربية المتحدة،الكويت) في بدايات عقد السبعينات من القرن الماضي، كانت تمثِّل أصغر دول العالم مساحة. فمجموع سكان تلك البلدان مجتمعة بالكاد يتجاوز المليون نسمة، والتحقت هذه الدول بعضوية الأمم المتحدة في الوقت الذي كان يجري فيه نقاش محتدم حول ما إذا كان يمكن اعتبار مثل تلك الدول دولًا ذات سيادة أصلًا في نظر القانون الدولي، وما إذا كانت قادرة على الوفاء بالتزامات عضويتها داخل منظمة الأمم المتحدة. كان ثمة قلق كبير آخر تعلق بما يمكن أن يؤدي إليه توسع دائرة البلدان الصغيرة ذات السيادة ليجعل من هؤلاء اللاعبين الدوليين الصغار أصحاب حقٍّ في التصويت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشكل يشوِّه نظام القطبية الثنائية الدولي ويقوِّض توازن القوى في الحرب الباردة.

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي: كيف تتعامل هذه الدول الصغيرة الحجم مع المتغيرات في الأوضاع الإقليمية والدولية من خلال استراتيجياتها الأمنية؟ ويأتي هذا التساؤل ليتفرع إلى أسئلة فرعية تتناول تصورات تلك الدول لأمنها القومي، وطبيعة استراتيجياتها المتبعة للحفاظ على هذا الأمن وسط بيئة شديدة التقلّب والتعقيد. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السلوك الاستراتيجي لهذه الدول، وكيفية استخدامها لسياسات متنوعة؛ لتحقيق توازن في علاقاتها الإقليمية والدولية، وضمان سيادتها وأمنها.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية :

1-ما الاستراتيجيات الأمنية التي تعتمدها دول الخليج العربي الصغيرة (الكويت، قطر، البحرين، سلطنة عمان، الإمارات) للحفاظ على أمنها الوطني في ظل بيئة إقليمية معقدة ومليئة بالتحديات؟

2-كيف تُدرك دول الخليج العربي الصغيرة مفهوم الأمن القومي، وما تصوراتها حول طبيعة التهديدات الإقليمية والدولية التي تواجهها؟

3-ما تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على صياغة وتطوير استراتيجيات الأمن القومي لدول الخليج العربي الصغيرة؟

4-كيف تسعى دول الخليج العربي الصغيرة إلى تحقيق توازن بين حماية سيادتها الوطنية والاندماج في التحالفات الإقليمية والدولية؟

5-ما هي أوجه التشابه والاختلاف في السياسات الأمنية بين دول الخليج العربي الصغيرة، وكيف تنعكس هذه السياسات على استقرارها الداخلي والخارجي؟

6-إلى أي مدى تُسهم الاستراتيجيات الأمنية المستخدمة من قِبل دول الخليج العربي الصغيرة في التكيف مع التحولات الهيكلية للنظام الدولي؟

7-ما الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الناجمة عن اعتماد دول الخليج العربي الصغيرة على استراتيجيات التحوط، ومسايرة الركب؟

تُركز هذه الأسئلة على تحليل الأنماط الاستراتيجية لدول الخليج العربي الصغيرة في مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية والدولية، وتسليط الضوء على العوامل التي تؤثر على صياغة سياساتها الأمنية

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة الآتية :

1-تحليل استراتيجيات الأمن القومي للدول الصغرى، وذلك من خلال دراسة الأساليب التي تعتمدها هذه الدول لحماية أمنها القومي في ظل التحديات الهيكلية التي يفرضها النظام الدولي، مع التركيز على العوائق التي تواجهها بسبب ضعف قدراتها الذاتية .

2-فهم طبيعة سلوك الدول الصغرى في النظام الدولي، باعتباره في الغالب انعكاساً لردود أفعالها تجاه المتغيرات الدولية والتزامها بمخرجات النظام الدولي الفوضوي، مما يوضح مدى اعتمادها على استراتيجيات مثل "عسكرة الدولة" .

3-تقييم الخيارات الاستراتيجية المتاحة للدول الصغرى، من خلال تحليل نماذج متعددة تشمل الانخراط في التحالفات الإقليمية والدولية، تبني سياسات الحياد، أو السعي للحصول على دعم القوى الكبرى لتعزيز أمنها القومي .

4-رصد التحديات الأمنية التي تواجه الدول الصغرى، مع التركيز على تأثير اختلالات الهيكلة وضعف القدرات الذاتية على قدرتها في ضمان الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي، واستراتيجياتها في التغلب على هذه التحديات .

5-تطبيق التحليل على دول الخليج العربي الصغيرة، من خلال استعراض سلوكيات واستراتيجيات دول الخليج العربي الست في التعامل مع التهديدات الإقليمية والدولية، لفهم ديناميكياتها في بيئة إقليمية مضطربة .

6-المساهمة في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول الدول الصغرى، عبر تقديم تحليل معمق لاستراتيجيات هذه الدول في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية، وسد الفجوة البحثية المتعلقة بدورها في النظام الدولي .

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية من تناولها لاستراتيجيات الدول الصغيرة، وخصوصًا دول الخليج العربي، في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية ضمن نظام دولي مضطرب. يُظهر التحليل كيف تؤثر التغيرات في هيكل النظام الدولي، والضغوط الناتجة عن الهيمنة الإقليمية، على سياسات هذه الدول، ويسلط الضوء على التصورات الأمنية والاستراتيجيات المختلفة مثل "مسايرة الركب" والتحوط الاستراتيجي. هذه الرؤية النظرية تقدم إطارًا لفهم ديناميكيات الأمن الوطني للدول الصغيرة وكيفية تعاملها مع التحديات المتزايدة للحفاظ على سيادتها واستقلالها على الجانب العملي، تقدم الدراسة نموذجًا تحليليًا لدراسة حالات دول الخليج الصغيرة (الكويت، قطر، البحرين، سلطنة عمان، والإمارات)، موضحةً كيفية تبني هذه الدول استراتيجيات مرنة لمواجهة التهديدات الإقليمية والدولية. تتناول الدراسة وسائل تعزيز الجبهة الداخلية من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى التحالفات الإقليمية والدولية لضمان الأمن والاستقرار. يقدم التحليل دروسًا عملية لصانعي القرار حول كيفية تحقيق التوازن بين استراتيجيات الدفاع الذاتي وبناء الشراكات مع القوى الكبرى

منهجية الدراسة

في سبيل معالجة موضوع الدراسة وتحليل استراتيجيات الأمن القومي للدول الخليجية الصغيرة، اعتمد الباحث منهجية تكاملية تجمع بين عدد من المناهج العلمية، مع بيان الافتراضات التي يقوم عليها كل منهج، على النحو التالي:

منهج صنع القرار

يركز هذا المنهج على تحليل طبيعة الظروف السياسية المحيطة بصانع القرار في دول الخليج العربي

الافتراض الأساسي: عملية اتخاذ القرار السياسي تتأثر بالبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبكيفية إدراك صانع القرار للمخاطر والفرص.

يتيح هذا المنهج فهماً متعمقاً لكيفية اتخاذ القرارات في ظل القيود والتحديات المفروضة على الدول الخليجية الصغيرة .

المنهج الوصفي التحليلي:

يعتمد على وصف وتحليل طبيعة العلاقات الخليجية في السياقين الإقليمي والدولي، مع التركيز على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية .

الافتراض الأساسي: فهم العلاقات الإقليمية والدولية يتطلب تحليل شامل للبيئة المحيطة والتفاعلات المتبادلة بين الفاعلين .

يساعد هذا المنهج في تفسير تأثير التحولات الإقليمية والدولية على استراتيجيات الدول الخليجية الصغيرة

منهج النظم الإقليمية:

يهدف هذا المنهج إلى تحليل التفاعلات بين الدول المتجاورة جغرافياً، مع التركيز على وجود شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الافتراض الأساسي: الدول داخل النظام الإقليمي تتأثر ببعضها البعض نتيجة للتماثل الثقافي والاجتماعي أو السعي نحو التكامل الإقليمي .

يبرز هذا المنهج أهمية الهوية الإقليمية والشعور بالتضامن بين دول الخليج العربي في صياغة سياساتها الأمنية

تكامل المناهج :

تعتمد الدراسة على تكامل هذه المناهج الثلاثة لتقديم رؤية شاملة ومتعددة الأبعاد حول استراتيجيات الأمن القومي لدول الخليج العربي

يجمع هذا النهج بين تحليل صنع القرار، وتوصيف العلاقات الإقليمية والدولية، وتقييم التفاعلات ضمن النظم الإقليمية، مما يوفر إطاراً متكاملاً لدراسة التحديات الأمنية التي تواجه الدول الخليجية الصغيرة.

حدود الدراسة (2010-2023)

الحدود المكانية: تتناول الدراسة دول مجلس التعاون الخليجي الخمس (قطر، سلطنة عُمَان، البحرين، الإمارات العربية المتحدة)

الحدود الزمانية: تتناول الفترة الزمنية الممتدة من عام (2010-2023) وتمثل سنة (2010) بداية ثورات الربيع العربي، فيما يمثل عام (2023) نهاية الدراسة.

المبحث الأول: الدول الصغرى ومكانتها وأدوارها في النظام الدولي

منذ تشكل الدول القومية في معاهدة وستفاليا عام (1648) وحتى القوت الحاضر، ما زالت الدولة القومية تبحث عن أمنها وبقائها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجها في النظام الدولي. وتتفاوت الدول القومية في الحجم والإمكانات وفى مستويات القوة، وهذا التفاوت ينعكس على سلوكها، وعلى قدرتها على التأثير في الآخرين، وعلى مكانتها في المجتمع الدولي، ومن ثم على قدرتها في حماية أمنها القومي. وقد سمت معاهدة شومون في أعقاب الحروب النابليونية؛ الدول الكبرى والمتوسطة بالاسم، في حين تجاهلت الدول الصغرى[1]. ومع سقوط الإمبراطورية النمساوية في أوروبا، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم انهيار الإمبراطوريات والدول الاستعمارية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، تكاثرت الدول الصغرى وازدادت، وظهر مصطلح الدول الصغرى التي بلغت وفقاً لقياس البنك الدولي بعد نهاية الحرب الباردة خمسون دولة معترف بها دوليا. وتعاني الدول الصغيرة من الضعف والهشاشة مما يخلق إمامها تحديًات أمنية واقتصادية واجتماعية، تستلزم ضرورة إيجاد إستراتيجيات لنفسها تحاول من خلالها التكيف مع الواقع الدولي، فالدول الصغرى لا يمكنها إحداث تأثير مهم داخل النظام الدولي، أو الحصول على الأمن اعتمادا على إمكاناتها الذاتية وتحركها الفردي فقط.

المطلب الأول: مفهوم الدول الصغيرة

اعتمد المنظرين السياسيين (ديفيد فيتال، وليم ديماس) على أن المعيار الكمي هو المقياس المهم في تحديد حجم الدولة هو، مساحة الدولة (أقل من 10 آلاف كم2) وعدد سكانها (أقل من 10 ملايين نسمة)، وقدراتها الاقتصادية (أقل من 1% من الناتج العالمي) (الفطيسي، 2018، 310) واتفقت معظم الأدبيات السياسية أن الدول التي تتميز بمساحة جغرافية صغيرة، وقدرات عسكرية متواضعة فإنها تُصنَّف دولة صغيرة، بصرف النظر عن الأدوار التي يمكن أن تلعبها أو المكانة الدولية التي تحظى بها.

وقد اعتبر المنظرين السياسيين الواقعيين والليبراليين (ديفيد فيتال، روبرت كيوهان) أن إمكانية ممارسة الدولة الصغيرة أدوارًا مؤثرة إقليميا مقارنة بالدول الأكبر منها احتمالا ضعيفا (صلاح الدين، 2019، 84)، وأن القاسم المشترك بين تلك الدول هو تصورها وإدراكها بأنها دول ضعيفة غير قادرة على حماية نفسها وبقائها (نظرية الأمن المزدوجة)، دون التحالف مع دول أقوى منها، فهي بحاجة الى التحالف مع جيرانها الأقوى ومع الدول الكبرى (نظرية الانغماس التدريجي للقوى الكبرى) (Rothstein, 1968, 6-34). فالدول الصغيرة يعود ضعف تأثيرها الخارجي لعدم امتلاكها عناصر القوة (عدد السكان، القدرة الاقتصادية، القدرة العسكرية)، وهذا الأمر يدفعها إلى تعويض ذلك باتباع سياسة خارجية تعتمد على التحالفات العسكرية والتكتلات الاقتصادية لممارسة التأثير (صلاح الدين، 2019، 86).

لكن الواقع يبين اكثير من هذه الدول الصغيرة تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي قد لا تتمتع بمثله كثير من القوى السياسية، فموقع الدولة الاستراتيجي يكسب الدولة الصغيرة أهمية كبيرة يجعلها تلعب دورا مؤثرا في الشؤون والتوازنات الإقليمية في منطقة ما، الأمر الذي تؤدي تداعياته إلى تأثير قد يصل مداه الى المستوى الدولي (ناجي ونجم، 2022، 85).

وقد فرض التطور في مفاهيم القوة الشاملة (قوة ناعمة، قوة خشنة) تحولا جذريا في تعريف الدول الصغرى باتجاه الدور والمكانة التي تتمتع بها، وتشابكها مع مكانة الدول الكبرى التي لا تكتمل دونها، وخصوصا تلك الدول التي تملك قدرات مالية واقتصادية، ولم تعد ترى تلك الدول نفسها في دور الدولة التابعة، أو الدولة التي تسير في فلك الدول الكبرى. وهناك عدد من الأدوار التي تؤديها الدول الصغرى على المستويين الإقليمي والدولي كدور الوسيط، ودور الحليف، والموازن، والعراب، وغيرها من الأدوار التي تؤديها (ناجي ونجم، 2022، 84).

[1] هي سلسلة من الاتفاقيات الموقعة بشكل منفصل في عام 1814 بين الإمبراطورية النمساوية ومملكة بروسيا والإمبراطورية الروسية والمملكة المتحدة، وشكلوا التحالف المقدس.

المطلب الثاني: نظريات العلاقات الدولية وتفسيرها للسياسة الخارجية للدول الصغيرة

حاولت نظريات العلاقات الدولية (الواقعية الجديدة، والمدرسة الليبرالية الجديدة، والمدرسة البنائية) تبيان كيف تتصرف أو تتحرك الدول الصغرى في النظام الدولي وقت الصراعات والحروب والازمات، وكيف أثرت هذه الصراعات والأزمات على طبيعة سلوكها الخارجي.

أولا: المدرسة الو اقعية

ترى المدرسة الواقعية، أن الدول تعيش في عالم فوضوي، لا توجد فيه وجود سلطة عليا تلجأ إليها الدول في حالة وقوع اعتداء عليها، أو ما يعرف بالمأزق الأمني، وهذه الطبيعة الفوضوية تجعل من الصعب على الدول أن تثق ببعضها البعض، مما يجعلها مهتمة بالبقاء والسعي من أجل الأمن، أو ما يسمى (سلوك البحث عن الأمن) (مصباح، 2011، 28). وترى المدرسة الواقعية أن البحث عن الامن للدول الصغرى يكون من خلال اعتمادها على قدراتها العسكرية في المقام الأول، وعلى التحالفات مع الدول الإقليمية الكبرى والقوى الدولية في المقام الثاني (جراية، 2014). مع استعدادها الدائم لمواجهة التهديدات الممكنة أو المحتملة (بوستي، 2019). ويرى رواد النظرية الواقعية أن القرب الجغرافي للدول الإقليمية الكبرى، وعدوانية الدولة هي المسببات الرئيسية لتهديد تلك الدول (فرج، 2007، 364).

وقد انقسمت الواقعية الجديدة إلى اتجاهين، اتجاه يسمى الواقعية الهجومية، واتجاه يسمى الواقعية الدفاعية (مصباح، 2011، 35). وتعتبر الواقعية الدفاعية، أن الدول الصغرى تريد تحقيق أكبر قدر من الأمن وليس امتلاك مصادر القوة، مما يجعلها تبحث وباستمرار عن الدول الكبرى التي تستطيع حمايتها سواء من خلال ابرام التحالفات العسكرية أو العلاقات الدبلوماسية أو التكتلات الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى تقليص المأزق الأمني (Rose, 1998, 146-149).

وتفضل الواقعية الدفاعية، الاستراتيجيات التعاونية لحماية نفسها على حساب سباق التسلح لكسب المزيد من القوة او ما يعرف بمصطلح "الأمن المشترك (جندلي، 2011، 205). وأن إتباع الاستراتيجيات الحذرة هي الضامن الأفضل للأمن، فالدول تسعى إلى الأمن قبل القوة، ولذلك علها عقد اتفاقيات وعلاقات دبلوماسية خاصة مع الدول الكبرى لتحقيق أمنها، وهو ما يعوضها شيئا فشيئا عن ميزان القوى وميزان الردع، ويؤدي إلى تقليص المأزق الأمني.

أما الواقعية الهجومية، فتعتقد أن الدول الصغرى تركز على البحث عن القوة النسبية بدل القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها وضمان بقاءها القومي، وهذا يعني أنه على صناع القرار في حكومات الدول أن ينفذوا السياسات الأمنية التي تصف أعدائهم وتزيد قوتهم النسبية (فرج، 2007، 388-390) وتتمسك الواقعية الهجومية بأن الفوضى، وغياب حكومة عالمية أو سيادة عليا، توفر حوافز قوية للدول للتوسع، وكل الدول تكافح من أجل مضاعفة قوتها مقارنة بالدول الأخرى؛ لأن الدول الأكثر قوة هي فقط التي بإمكانها ضمان بقائها (مصباح، 2011، 28-29).

ومع تطور الواقع الدولي نحو التعاون وتحقيق المكاسب النسبية على حساب الأهداف الأمنية، اعترفت الواقعية الجديدة أن التعاون الدولي سيحول الفوضوية في النظام الدولي من فوضوية بلا رقيب (انتفاء السلطة الدولية) إلى فوضوية ناضجة تحكمها مؤسسات وقوانين دولية تحد من عدم الثقة والحسابات الخاطئة بين الدول وعدم توقع سلوك الآخرين (مخلف، د.ت، 215).

ثانيا: المدرسة الليبرالية

تفترض المدرسة الليبرالية أن الاعتماد المتبادل للدولة مع جيرانها، وباقي الفاعلين الدوليين هو الذي يحدد سلوكها وأدوات تحركها في السياسة الدولية (جندلي، 2007، 186). وليس التفاوت في القدرات والإمكانيات المادية كما يرى الواقعيين (عقيل، 2015، 105).

ويرى "جوزيف ناي" أن حالة الاعتماد المتبادل بين الدول نتيجة لتقسيم العمل مزيدا من التعاون السلمي والتكامل الدولي وانسجام المصالح بين جميع الفاعلين وألغت مبدأ القوة العسكرية لصالح القوة المعرفية وما يعرف بالقوة الناعمة (Nye, 2010, 77-79). كما أن ظهور لاعبين جدد على مسرح السياسة الدولية من غير الدولة، وتشابك التجارة الدولية ساهم بشكل كبير في التأثير على سلوك الدول وتحركاتها في العلاقات الدولية (سميث، 2004، 349-400)، وأصبح يحدد الى حد كبير طريقة الأداء بين الدول ومكانتها في النظام الدولي (بيليس، 2004، 409-449). وأشار في هذا الصدد رائد الواقعية الجديدة (روبرت كيوهين) إلى أهمية دور المؤسسات الدولية في ضبط سلوك الدول وضبط الدول لسلوك الأطراف الفاعلة (عقيل، 2015، 107).

وترى النظرية الليبرالية أن الدول الصغيرة نظرا لمحدودية تأثيرها في النظام الدولي وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها بصورة منفردة، تفضل الانغماس بصوره كبيرة في انتهاج استراتيجيات خارجية (دولية) أكثر من الدول القوية، لعدم قدرتها على تنمية وتعبئة مواردها الداخلية والخارجية بصورة كبيرة وسريعة (Kuznets, 1960).

ثالثا: المدرسة البنائية

تعتقد المدرسة البنائية أنّ العلاقات البشرية تتكوّن من أفكار وليس حصراً من شروط مادية أو عناصر قوّة (المصري، 2014، 13). ويعتبر الأسكندر ويندت منظر المدرسة البنائية، إنّ عملية التفاعل بين الدول هي التي تحدّد الهويّات وتخلق المصالح، بعكس ما يفترض الواقعيون بأنّ الهويات والمصالح موجودة مسبقاً (دلة، 2013) ومن وجهة نظرهم، تتمتع كل دولة بهويتها الخاصة المشكلة اجتماعيا عبر المعايير، القيم، والأفكار المؤسساتية للبيئة

الاجتماعية التي تتفاعل فيها الدول (قسوم، 2010، 127). فالدول تتمتع بهوية مؤسسية تولد من خلالها أهدافها الرئيسة كالأمن والاستقرار أو التنمية الاقتصادية، ويعتمد تحقيقها لمثل هذه الأهداف على هويتها الاجتماعية، أي كيف تنظر الدول لنفسها في مقابل الدول الأخرى في المجتمع الدولي وعليه فهي تقوم ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات (وهيبة، 2016)، ولا تقبل النظرية البنائية بمسلمة فوضوية النظام الدولي فالفوضى الدولية والبحث عن القوة هي من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية فهي تكوين وبناء ذاتي، تسعى الدول لتوظيفه لخدمة مصالح أخرى. وبذلك تتبنى البنائية نظرة تعاونية غير صراعية للسياسة الدولية في حالة تتميز بالفوضى، هذه الأخيرة التي هي مزيج ناتج عن ممارسات الفاعلين وتبعا لمصالحهم وهوياتهم يساهمون في: تشكيل وإنتاج، تحويل أو تغيير هذه البنية لذا يقول واندت، "إن الفوضى هي ما تصنعه الدول" (نوري، 2011، 29).

ويتبنى البنائيون مقاربة مختلفة عن الليبرالية والواقعية للتحليلات الأمنية، فالأمن بالنسبة لهم هو بنية اجتماعية والهوية ومصالح الفواعل هي السمة المشتركة للأمن (المصري، 2014، 15)، وأن الأفكار هي التي ساهمت في تعديل أجندة السياسية الدولية من خلال التركيز على حقوق الإنسان ودور القانون والاهتمام بالمجتمع المدني والهويات المحلية والإنسان في تنظيم الفوضى، وأن الأمن والمخاطر هي قضايا مفتعلة من قبل قادة الدول السياسيين واعتمادهم على مفهوم الهوية حيث يصنفون الدول إما عدوة أو صديقة، وأن الهوية تشكل أساس مصالح وسلوكات الدول، وأن العون-الذاتي يمثل إحدى بنى الهوية والمصالح أنتجته الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي (مصباح، 2014، 307). ويستند أنصار التحليل البنيوي للدراسات الأمنية، على أن الخوف، وانعدام الثقة هما من صميم معضلة الأمن، وأن تحقيق الأمن والحفاظ عليه أكثر صعوبة بين الدول؛ لأنها ستبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض الاتفاقيات التي تعقدها (وهيبة، 2016).

المطلب الثالث: الاستراتيجيات العسكرية والأمنية للدول الصغرى في العلاقات الدولية

تعتقد العديد من الأدبيات النظرية بأن الدول الكبرى وحدها هي التي تصنع المزيد من المبادرات على مستوى السياسة الخارجية في حين تكتفي الدول الصغيرة بسلوك سياسة المشاركة والالتحاق (East, 1973, 556-576) وهو ما عبَّر عنه المنظر (فيتال) عندما قال "الضعف هو القاسم المشترك والموقف الطبيعي السائد في طريقة تصور الدولة الصغيرة عن ذاته" (Vital, 1967, 33). وتعدُّ دراسة سلوكيات الدول من أهم الموضوعات التي تُعنى بها نظريات العلاقات الدولية، وقدم المنظرين العديد من الأطروحات النظرية، حول كيفية حماية الدولة لأمنها ومصالحها القومية. ومن أبرز النظريات التي عنيت بالسلوك الأمني للدول، النظرية الواقعية الجديدة ومن أهم منظريها (كينيث والتز) في نظريته توازن القوى، و(ستيفن والت) في نظريته توازن التهديد، و(راندل شويللر) في نظريته توازن المصالح.

أولا: استراتيجيه توازن القوى والتحالف (كينيث والتز، جلين سنايدر)

تقوم الفكرة المركزية للنظرية على امتلاك القدرات العسكرية للازمة للدولة لحماية أمنها القومي ومصالحها الحيوية. ونظرا لما يتميز به النظام الدولي من فوضى، وعدم قدرة الدول الصغيرة على حماية نفسها، فإنّ على كلّ دولة تعتمد على مواردها وإستراتيجياتها، لتتجنّب تعرّضها للاحتلال من طرف الآخرين، أو أن تتجنّب التعرّض لمخاطر أخرى. فحين مواجهة دولة مُهدِّدة أو ذات قوة، فإنّ البلد المتخوّف بإمكانه أن يحشد مزيداً من موارده، أو أن يبحث عن حليف من الدول الأخرى يواجه نفس الخطر، حتّى يُحوّل ميزان القوة لمصلحته أكثر (Walt, 2017).

ويوضح (كينيث) والتز رائد النظرية، أن الفرق في انتهاج إستراتيجية توازن القوى يكون في (الكيفية) التي تطبق بها وكذلك في الوسيلة الملائمة لتحقيقها. حيث تختلف الطريقة التي تنتهجها الدول في تطبيق توازن القوى حسب مقدار ما تحوزه من مصادر القوة والقدرات العسكرية والاقتصادية مقارنة بما يحوزه أعدائها أو جيرانها. بمعني, ان الدول الصغرى والضعيفة, وبسبب افتقارها وافتقادها لمصادر ومقومات القوة, وبسبب صغر حجم قوتها الاقتصادية والعسكرية وتأثيرها السياسي العالمي, فإنها محكومة بأتباع وانتهاج سياسات من نوعية (مسايرة الركب، الحياد، المهادنة، والتبعية) وغيرها من استراتيجيات توازن القوى المفروضة عليها (Waltz, 1979, 87). ومن ناحية ثانية يرى البعض أن الدول الصغرى ليس لها مكان في نظرية توازن القوى، ولذلك فالنظرية لا تفيدنا في فهم سلوكها وكيف تتصرف فالدول الصغرى في سياسات الدول الكبرى ليس سوى بيادق تحركها كما تشاء، فهي دول تابعة، ولا تتمتع بهامش المناورة أو الحركة في علاقاتها في النظام الدولي (Szalai, n.d).

وتدفع معضلة الأمن، الدول الصغرى إلى تبني استراتيجيات دفاعية وتحالف مع الدول الكبرى، لاعتقادها أن هذه السياسات هي التي ستعزز شعورها بالأمن (مصباح، 2011، 28) وبما يخدم تطلعاتها وأهدافها للحفاظ على استمرارية بقاءها (تركي، 2021). ويعتبر جلين سنايدر إستراتيجية التحالف تؤدي إلى تجنب الدول الصغيرة للتهديدات العسكرية، ويتم ذلك من خلال انضمام الدول الصغيرة إلى تحالف عسكري مع القوى الكبرى أو ارتباطها بمعاهدات عسكرية دفاعية مشتركة مع الدول الكبرى (باخيرات، 2018، 1). لكن سمة التغير في المصالح والعلاقات الدولية تجعل من استراتيجية التحالف محفوفة بالمخاطر للدول الصغرى، وقد لا تؤدي إلى حمايتها من التهديدات الخارجية أو الاعتداء عليها.

ثانيا: إستراتيجية توازن التهديد (ستيفن والت)

تركز نظرية " توازن التهديد" على الطرف المهدد وكيفية مواجهته (العامري، 2019، 289). وتبين النظرية أن الدول الصغيرة هي دائما دول مهددة مما يجعلها تتخذ الاستراتيجيات المتاحة لموازنة مصادر وصور التهديد، من خلال إقامة تحالفات مع دول خارجية، أو إقامة تكتلات دولية لحماية أمنها،

أو العمل على تقوية الجبهة الداخلية للدولة لمواجهة أي طرف خارجي (العزاوي، 2010، 56). وتبدو هذه الإستراتيجية من أكثر الاستراتيجيات تطبيقا وفاعلية في العلاقات الدولية، وتقوم على ضبط مصادر التهديد الأساسية، مع تطوير قدرات تسمح لها باستهداف مصالح حيوية لتلك الدول، وهو ما يشكل عامل ردع يمنع حصول الاستهداف (العامري، 2019، 294).

وتمتاز إستراتيجية توازن التهديد في حال تبنها من الدول الصغرى، أنها تركز على عامل الإدراك وليس فقط على القدرات التي تحوزها الدول، بمعنى أن الدول الصغرى من الممكن أن تتلاعب بإدراك الدول الكبرى وتجعلها لا تغامر باستهدافها عسكريا حتى مع عدم امتلاك قدرات عسكرية فعلية لمواجهتها. أما الميزة الثانية فهي أن إستراتيجية توازن التهديد ترتبط بالقدرة على إلحاق الأذى، وليس بتحقيق توازن قوة شامل، بمعنى حتى مع وجود فوارق في القدرات العسكرية تستطيع الدولة أن تتجنب التهديدات العسكرية في حالة ما إذا استطاعت تطوير قدرات تلحق الأذى بمصالح حيوية للدول الكبرى بالشكل الذي يجعل هذه الأخيرة تتجنب الاستهداف العسكري تخوفا من التداعيات (العزاوي، 2010، 57).

وتكون استجابة الطرف المهدد بثلاث طرق هي: الاستجابة الايجابية والإذعان للتهديد، وتكون عندما يكون الطرف المهدد ضعيفا، أو الاستجابة السلبية ورفض الإذعان للتهديد، وتكون عندما يكون الطرف المهدد يملك من وسائل الردع الكافية للمواجهة، أو إهمال التهديد (الاستجابة المحايدة) وتكون في حالة تكافئ الطرفين (العامري، 2019، 293).

والفارق بين نظرية توازن القوى، ونظرية توازن التهديد، هو أن نظرية توازن القوى يحدد فقط بواسطة القوة العسكرية (عطوان، 2010، 52؛ نجم، د.ت، 158)، فالدول تتوازن ضد القوة، التي قد تحوزها بعض الأطراف الأخرى، بما يهدد أمنها ووجودها ويعيق تحركها وسعيها نحو تأمين مصالحها، وتحقيق أهدافها القومية، بما يسبب الخلل والتفاوت في صور توزيع القدرات والإمكانيات بينها وبين باقي الوحدات الدولية. وما يتم التركيز عليه حجم ما تمتلك الدولة من قدرات فعلية من القوة مقارنة بجيرانها، ونوعية السياسات التي ينتهجها الجيران، هل هي سياسات وسلوكيات هجومية آم دفاعية؟ ويعتقد كينيث والتز أن الدول الصغرى غالباً ما تميل لمسالمة القوى الصاعدة والقوية، أكثر من ميلها للتوازن ضدها. أما نظرية توازن التهديد، فتذهب للقول: إن الدول تتوازن ضد التهديدات وليس ضد القوة؛ لأنه قد يكون هناك قوي دولية غير مؤذية لجيرانها، على العكس من الدول العدوانية، التي هي مؤذية وتمثل مصدرا لإيذاء جيرانها. وهو ما يقود في الغالب الدول لأن تسعي للتوازن ضدها أكثر من التبعية لها (Van Evera, 1990, 1-51).

ثالثا: إستر اتيجية مسايرة الركب

جاءت إستراتيجية مسايرة الركب لتوائم مع القدرات العسكرية المحدودة للدول الصغرى والمتوسطة في حماية أمنها القومي، خلافا لنظرية توازن القوى التي تركز على القدرات العسكرية التي تخلق حالة التوازن بين الدول الكبرى الدولية والإقليمية. حيث اقترح كينيث والتز إستراتيجية ذات طابع سياسي أكثر منها عسكري " وهي إستراتيجية "مسايرة الركب" لتجنب التهديدات العسكرية لتلك الدول الصغرى والمتوسطة (باخيرات، 2018، 1) وتفترض هذه الإستراتيجية أن الدول الصغرى والمتوسطة تساير الدول الكبرى الدولية والإقليمية في سياساتها ومصالحا، لتجنب التهديدات العسكرية ضدها، وخوفا من أن تقوم تلك الدول الكبرى بفرض عقوبات عليها، بحكم أنها هي التي تصنع بنية النظام الدولي (باخيرات، 2018، 2)، ويعتقد منظري إستراتيجية مسايرة الركب أن "الشكوك" المتبادلة بين الدول، تجعلها مجبرة على القيام بخيارات محفوفة بالمخاطر، ومن هذه الخيارات ما يعرف بميكانزم "اللحاق بالقاطرة"، وهو إستراتيجية للبقاء تتبعها الدول، وتمتاز هذه الإستراتيجية بأنها تتطلب مجهودا أصغر، وتكاليف أقل، وتلجأ الدول إلى تجنب الحرب بواسطة استرضاء الخصوم، بدلا من إعادة التسليح وإعادة الاصطفاف لإفشال هؤلاء الخصوم. لكن هناك العديد من الدول لا تمتلك المصادر أو الموارد الاقتصادية الكافية؛ لتحقيق التوازن مما يجبرها على إستراتيجية الانضمام إلى الجهة الأقوى، أو الانضمام إلى الطرف الأكثر تهديدا أو خطرا (Jefferson, 2020).

ويعتقد رائد إستراتيجية مسايرة الركب(راندل شويللر) أن الدول الصغيرة والضعيفة التي لا تملك القدرات والإمكانيات الكافية لموجهة المخاطر التي تتعرض لها، ويوجد لديها ولدى الدولة القوية مصالح مشتركة ومنافع متبادلة، تميل لانتهاج سلوكيات غير مكلفة للتحالف مع الدول الكبرى القوية، نظرا للتكاليف والمخاطر الكبيرة التي قد تتكبدها في حال المعارضة، وهو ما يدفعها للحفاظ على أمنها القومي، والحفاظ على مصالحها، وهو ما يعني أن سلوك الدول الشائع في النظام الدولي هو مسايرة الركب والوقوف إلى جانب الدولة الأقوى (Schweller, 1994) ويعتبر (شويللر) أن إستراتيجية مسايرة الركب هي إستراتيجية طوعية تتبعها الدول الصغيرة في سلوكها، وليست إستراتيجية مفروضة،حيث تستطيع الدولة الغير قادرة على تحقيق توازن القوى مع الدول الكبرى، إتباع استراتيجيات بديلة وتوظيفها لصالحها، كإستراتيجية توازن المصالح، وتبادل المنافع، حيث تقوم الدولة القوية بتقديم المساعدات الاقتصادية والخدمات العامة للدول الصغيرة. لكن تطبيق إستراتيجية مسايرة الركب قد تعرض الدولة إلى العديد من المخاطر الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الخارجي قد تؤدي إلى تشجيع الخصم إلى اتخاذ إجراءات وخطوات قد تؤدي إلى إضعاف الدولة ودخولها في مرحلة الفوضى والاضطرابات، وفشلها وتحويلها إلى دويلات. وعلى المستوى الداخلي، فقد تؤدي إلى ضعف الحكومة المركزية وسقوط هيبتها من أعين مواطنها وظهور جماعات وتيارات معارضة لسياسات الدولة (تركي، 2019، 91).

رابعا: نظرية التحوط الإستراتيجي

تعد إستراتيجية التحوط، نظرية هيكلية جديدة في العلاقات الدولية، جاءت كرد فعل على توصيات المدرسة الواقعية المتعلقة بانتهاج إستراتيجية التوازن أو مسايرة الركب أو الحياد. وتهدف إستراتيجية التحوط إلى تفسير السياسيات الخارجية التي تتبعها الدول الصغرى تجاه نظيرتها الدول الكبرى، باعتبارها الطريق المناسب للدول الصغرى التي تعاني من ضعف في قدراتها الصلبة، وتلجأ لها الدول الصغرى كخيار استراتيجي من أجل الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع قوتين كبيرتين، ولتعظيم مكاسبها وتجنب التبعية للقوى الكبرى. وكذلك محاولة توظيف قوتها النسبية بهدف تحقيق قدر من الاستقلالية في سياستها الخارجية (Sherwood, 2016).

وتعد سياسة الاسترضاء للقوى الكبرى الترجمة العملية لإستراتيجية التحوط، حيث وظفت العديد من الدول الصغرى هذه الإستراتيجية لحماية وضمان أمنها الوطني (الدسوقي، 2019، 30). وتعد إستراتيجية التحوط البديل الوسط أو الطريق الثالث بين إستراتيجيات المحافظة على الأمن الوطني التي تتبنى ميكانزمات صراعية، وتلك الاستراتيجيات التي تتبنى ميكانزمات تعاونية من جهة، وبين استراتيجيات توازن القوى، ومسايرة الركب من جهة أخرى، وبين التوازن الصلب والناعم، وبين المواجهة المباشرة والاعتماد المفرط على الدول الكبرى (الدسوقي، 2019، 30).

وإستراتيجية التحوط، تتضمن مزيجا مختلطا من ميكانزمات التعاون والصراع، حيث تستطيع الدولة الانخراط في علاقات تعاون مع الدولة المهددة لها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، لتجنب التهديدات والدخول في صراع غير متكافئ(عملية التوازن الناعم)، وفي الوقت نفسه تستطيع أن تتبنى ميكانزمات عسكرية (عملية التوازن الصلب) من خلال زيادة قدراتها العسكرية وتحديثها، أو الدخول في تحالفات أمنية مضادة للدولة المهددة لها بهدف إضعاف قوتها وقدراتها (الياس، 2016، 25-26). ويتكون سلوك التحوط من متابعة استراتيجيات تؤكد ميكانزمات الانخراط والتكامل من ناحية وتؤكد التوازن بالمفهوم الواقعي الذى يأخذ شكل التعاون الأمني مع الدول الأخرى وزيادة القدرات العسكرية وتحديثها من ناحية أخرى (الدسوقي، 2019، 31).

وتقع إستراتيجية التحوط بين إستراتيجية التوازن والحياد، وتلجأ إليها الدول الصغيرة، عندما لا ترغب في خيار الدخول مع أحد القوى الكبرى المتنافسة. أي أن مفهوم التحوط يختلف عن مفهوم الحياد،، فمفهوم الحياد يعني عدم التدخل في الصراعات واتخاذ موقف واحد تجاه القوى المتصارعة أو المتنازعة، فيما التحوط يسمح بإقامة تعاون مع الدولة الخصم، وفي نفس الوقت التعاون مع حلفاء ضدها (الدسوقي، 2019، 30). والدولة التي تطبق إستراتيجية التحوط يجب عليها الالتزام بالعديد من المعايير في سلوكها (كوكر، 2011، 220):

1. تحسين الدولة لقدرتها وقوتها بطريقة ملحوظة وكبيرة، وذلك تحسبًا لدخولها في صراع مسلح مع الدولة القائدة، أو الدول في النظام الدولي أو السعي لدعم استقلاليتها في حال التخلي عن المعونات التي تحصل عليها من الدولة القائد.
2. تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة القائد في النظام، سواء كان ذلك من خلال تشكيل تحالف عسكري موجه ضدها (توازن خارجي للقوى) أو القيام ببناء قدرتها العسكرية (توازن داخلي للقوى).
3. أن يكون هذا التوجه إستراتيجيًا للدولة، بمعنى أن تتبناه القيادة العليا للدولة، وترى فيه تحقيقًا لمصالح الأمن القومي للدولة، قد تضعه في وثائق خاصة بأمنها القومي وسياستها الخارجية.
4. تخصيص الدولة موارد اقتصادية لزيادة قوتها من خلال دعم الإنفاق العسكري وصناعات الدفاع، وهو ما قد يترتب عليه في حالة التخطيط غير السليم تداعيات سلبية على اقتصاد الدولة أو دخولها في أزمات دبلوماسية حادة.

المبحث الثاني: استراتيجيات دول الخليج العربي (قطر، البحرين، الكويت، سلطنة عمان، الإمارات) في الحفاظ على أمنها الداخلي

عندما تأسست دولة الكويت في عام (1962) ومن ثم دول الخليج العربي الخمس (قطر، عُمَان، البحرين، الإمارات العربية المتحدة) في بدايات عقد السبعينات من القرن الماضي، كانت تمثِّل أصغر دول العالم مساحة. فمجموع سكان تلك البلدان مجتمعة بالكاد يتجاوز المليون نسمة، ولا وجود فيها لمدن أو مقاطعات يعيش فيها أكثر من 15 ألف نسمة. فقد التحقت هذه الدول بعضوية الأمم المتحدة في الوقت الذي كان يجري فيه نقاش محتدم حول ما إذا كان يمكن اعتبار مثل تلك الدول دولًا ذات سيادة أصلًا في نظر القانون الدولي، وما إذا كانت قادرة على الوفاء بالتزامات عضويتها داخل منظمة الأمم المتحدة. ويبين الجدول التالي مساحة دول الخليج العربي الست وعدد السكان لعام (2024) ونسبة الوافدين منهم.

جدول رقم (1): مساحة الدول الخليجية

الدولة	المساحة (كم2)	النسبة من دول الخليج العربي	عدد السكان 2024	نسبة الوافدين لعام 2023
الكويت	17820	0.39	3.6	%69
سلطنة عمان	309،500	6.62	5.1	%40
قطر	11627	1.82	2.8	%87

الدولة	المساحة (كم2)	النسبة من دول الخليج العربي	عدد السكان 2024	نسبة الو افدين لعام 2023
البحرين	771	0.02	1.6	%51
الإمارات	71.023	0.25	10	%88

المصدر: بيانات من دول الخليج العربي قطر: جهاز الإحصاء والتخطيط بيانات عام (2024)، الإمارات العربية المتحدة، الإحصاءات الرسمية، سلطنة عمان: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. البحرين: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية. دولة الكويت: الإدارة المركزية للإحصاء

ويبين الجدول السابق أن دول الخليج العربي الخمس تمتاز بقلة عدد السكان حيث يصل عددها مجتمعة الى (25) مليون نسمة، حيث تُعدّ البحرين وقطر، من بين أصغر دول العالم ولا سيّما ديموغرافيًا إذ يبلغ عدد سكان الحرين حوالي 1.6 مليون نسمة، وعدد سكان قطر (2.8) مليون نسمة، فيما تعد دولة الإمارات اكبر الدول الخمس من ناحية السكان (10) ملايين نسمة.

وتعتمد دول الخليج العربي الخمس بشكل كبير جدا على العمالة الوافدة من الأجانب في تسيير مختلف مرافق الحياة العامة والخاصة، مع احتفاظ الوطنيين بمراكز السلطة العالية والمراكز العسكرية. حيث تصل نسبتهم الى (88%) في دولة الإمارات العربية، ونسبة (87%) في دولة قطر، ونسبة (40%) في سلطنة عمان، وتخلق تلك المستويات المرتفعة العديد من التحديات والآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على الدولة، كالتشوه الثقافي الذي تعرضت له هذه المجتمعات، وتسرب مليارات الدولارات إلى خارج المنطقة (وطفة، 2007، 78).

كما تمتاز بصغر الكتلة الجغرافيّة للدول الخليجية الخمس (المساحة) حيث تحتل سلطنة عمان المرتبة الأولى في المساحة، تليها دولة الإمارات العربية، فيما تعد دولة البحرين أقل الدول الخليجية في حجم المساحة الجغرافية.

وتتوسط دولة البحرين الخليج العربي مما يجعل من موقعها الجغرافي سهل الوصول للقوات إليها ومن كل الدول المحيطة بها. كما أن صغر مساحتها يجعلها لا تمتلك العمق الاستراتيجي الكبير الذي يُمْكِنُها من المناورة، وهو ما استدعى من البَحَرين طلب قوات عسكريَّة خليجيَّة (1500) جندي، ونشرهم في البلاد في مواجهة أحداث العنف الَّتي اندلعت فيها عام 2011 (الشهابي، 2016).

أما دولة قطر فتقع بين قوتين إقليميتين (السعودية، إيران) وهما دولتان لا تقبلان سوى الإلحاق القسري لها. كما أن قلة عدد سكانها وعدم تجانسهم (معظمهم من الوافدين) يحمل أخطاراً عديدة على المجتمع القطري (آل ثاني، 1995، 35-38). لذلك، سعت القيادة القطرية دائما لتطوير استراتيجيات وأدوات لتغطية الهشاشة والانكشاف الجيوسياسي والديموغرافي، من أجل حماية نفسها من المخاطر والتهديدات الأمنية (العابد، 2016، 261).

ودولة الكويت دولة محاطة بثلاث دول كبرى في المنطقة، فهي تقع ضمن ما يسمى بمثلث الضغط، بين العراق وإيران والسعودية، الأمر الذي شكّل على الدوام هاجسًا كبيرًا في سياسة الكويت الخارجية. ذلك أن الخبرة التاريخية أظهرت، أن هؤلاء اللاعبين الرئيسيين في النظام الإقليمي لهذه المنطقة، يسعى كل طرف منهم إلى فرض نفوذه وسيطرته على بقية الأطراف الأخرى في هذه المنطقة وخصوصًا دول الخليج الصغيرة والتي من بينها الكويت (أبو صليب، 2017).

اما سلطنة عمان فتمتاز بموقعها الاستراتيجي، حيث تعد الركن الشرقي لشبه الجزيرة العربية عند مدخل الخليج، وتطل على ثلاث بحار (الخليج العربي، خليج عمان، بحر العرب) وهو ما يجعل موقعها الاستراتيجي نقطة تحكم في مضيق هرمز الاستراتيجي وحركة الملاحة البحرية (القطاطشة والحضرمي، 2007، 384).

وتعاني دولتي الكويت والبحرين من عدم التجانس السكاني (almrj3.com, 2021)، وضعف الولاء العام للدولة، حيث توجد امتدادات دينية وثقافية مع إيران، انعكست على الولاء السياسي (سالمة، 1999، 29) والولاء لإيران خلافا لموقف الدولة الرسمي (اليأس، 2009).

وتمتاز سلطنة عمان بوجود اثنيات متعددة في داخلها (العرب، والزنجبارية، والبلوش، واللواتية، والهنود، والفرس، والبياسرة، والعبيد، والزط...وغيرهم)، لكنها ورغم هذا التنوع في الإثنيات تمتاز بقوة النسيج الاجتماعي، ولم تفرز حالة من العداء بين تلك المكونات داخل المجتمع؛ بل اوجد تمازجا فريدا على مستوى الوطن العربي بين تلك المكونات (الصفاري، 2022).

أما دولة قطر فتعاني من ارتفاع نسبة الهشاشة والانكشاف الجيوسياسي والديموغرافي (العابد، 2016، 261) أما دولة الإمارات العربية فتعاني من احتلال إيران لجزرها الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى).

وجغرافيا تقع الدول الخمس في منطقة استراتيجية، وشديدة التقلّب على طول ساحل الخليج العربي وتقع تقع قرب نقطة بحرية حساسة هي مضيق هرمز، ويفصل بينها وبين إيران كتلة مائية ضيقة.

وقد فرض قلة السكان وصغر المساحة، مجموعة من التحديات الأمنية الداخلية على صانع القرار السياسي مما جعل تلك الدول تنتهج نظرة واقعية براغماتية تقوم على الموازنة بين المزايا التنافسية لتلك الدول، والعمل على الاستفادة منها في خدمة مصالحها القومية، وبين إدراكها لتلك المخاطر

وضرورة محاولة تجنبها قدر الإمكان.

وقد اتبعت الدول الخمس استراتيجيات داخلية متشابهة للحفاظ على أمنها القومي من أهمها: الحفاظ على أمن واستقرار واستمرارية النظام السياسي الحاكم، وضمان احترام القانون الأساسي (قطر، سلطنة عمان) والدستور (الكويت البحرين، الإمارات)، وتعزيز القدرات الذاتية الدفاعية، وتمتين الجبهة الداخلية وتوسيع المشاركة السياسية، والقيام تنمية سياسية وإصلاحات في النظام السياسي (SALAMEH, M. T. B., & AL-SHARAH, M. K. (2011). (الكويت، قطر) (الناصري وعبدالله، 2014)، (البحرين ، سلطنة عمان) وتأسيس إجماع وطني حول مفهوم الوطن (الميثاق الوطني البحريني، د.ت).

كما تبنت الدول الخليجية الخمس إستراتيجية الاستراتيجيات التنموية الوطنية طويلة الأمد، كالرؤية الاقتصادية 2030 في البحرين، ورؤية 2040 في سلطنة عمان (علي، 2019). ووثيقة مبادئ الخمسين الإماراتية، التي تعتبر خارطة الطريق للأمارات في النواحي السياسية والاقتصادية والتنموية (الحداد، 2022). ورؤية دولة الكويت لعام (2035) (وزارة الخارجية الكويتية، د.ت). وتقوم هذه الرؤى، على تطوير استراتيجيات وأدوات لتغطية الهشاشة والانكشاف الجيوسياسي والديموغرافي، من أجل حماية نفسها من المخاطر والتهديدات الأمنية، وبناء الجبهة الداخلية وتعزيزها، والحفاظ على تماسك النظام السياسي وتعزيز قيم المشاركة السياسية، وتقوية دور الدبلوماسية العامة في بناء السمة الوطنية، والرفع من القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، ومحاربة كل ما يثير التمييز (عقائدي، قبلي أو عشائري أو عرقي) أو قد يمس أو يؤثر على أواصر الوحدة الوطنية (عيد، 2021، 26).

وقد ارتكزت الدول الخمس في حماية امنها على التكامل الخليجي (مجلس التعاون الخليجي) باعتباره أساس الاستقرار، فدول الجوار الجغرافي هي خط الدفاع الأول لتلك الدول للحفاظ على امنها وسلامتها. وعربيا على (ميثاق جامعة الدول العربية). وتدرك الدول الخمس أن وجود دول قوية بجانبها (إيران، السعودية، العراق)، قد خلق هواجس أمنية لها، تتمثل في (التمدد والتوسع الإيراني، وأزمة التصدع في الكيان الخليجي، تبعات الربيع العربي) (غريش وفيدال، 1919، 929- 924) مما استدعى منها اتباع إستراتيجية الاحتماء من صراعات القوى الرئيسية في المنطقة، والحفاظ على البقاء، وإدامة التحالفات الإستراتيجية مع القوى الكبرى والقيام بدور إقليمي مؤثّر يحد من المحاولات التوسعية لدى أيٍّ من أطرافه (عيد، 2021، 34).

وقد سعت الدول الخليجية الخمس الى وضع برنامج شامل لتحديث وتطوير قدراتها العسكرية مع إعطاء أولوية للقوات الجوية ونظم الدفاع الجوي وتحديث الاداء العملياتي لقواتها المسلحة.

أما على مستوى العلاقات البينية بين دول الخليج الخمس يغلب عليها انها علاقات غير ثابتة ومتغيرة تبعا للازمات والأحداث والتطورات في المنطقة. ومنذ أكثر من ست سنوات، اتسمت العلاقات بين دول الخليج العربي بالعداء المتبادل. فقد فرّقت الخصومات بين البحرين والكويت وعُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، وجميعها دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بسبب الخلافات فيما بينها.

وقد بدأت بوادر الأزمة والانشقاق في الصف الخليجي بشكلٍ واضحٍ، في التعامل مع تطورات أحداث ما سمي بـ"الربيع العربي"، وانعكاساته بعد عام 2011 إذ اتسم الموقف الخليجي بـ"الانقسام"، حيال تطورات الأوضاع التي حدثت نتيجة سقوط النظم السياسية الحاكمة في بعض الدول العربية، فقد أيدت دولة قطر جميع الثورات التي حدثت في الدول العربية، في حين اتبعت دولة عمان موقفاً محايداً، مقابل معارضة بقية دول مجلس التعاون الخليجي لأحداث "الربيع العربي"، بالرغم من تباين موقفها في التعامل مع كل حالة على حدة، وذلك حسب علاقاتها مع النظم السياسية الحاكمة في الدول التي حدثت فيها الثورات. ففي حين عارضت الثورات التي حدثت في "تونس ومصر واليمن"، إلا أنها أيدت الحركات الشعبية التي حدثت في "سوريا وليبيا"، ومن ثم الحركات المسلحة التي عملت على إسقاط النظام السياسي الحاكم في ليبيا، وسعت إلى إسقاط النظام السياسي في سوريا (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015، 9-10).

وفي الخامس من حزيران عام (2017) قامت ثلاث دول خليجية هي (السعودية، الإمارات، البحرين) بالإضافة الى مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وفرض حصار شامل عليها بحري وبري وجوي، ثم سلّمتها قائمة مطالب من أهمها (قطع العلاقات مع إيران، إغلاق قناة الجزيرة، وقف الدعم لجماعة الاخوان المسلمين)، وأمهلتها عشرة أيام لتنفيذها أو مواجهة سيناريوهات تصعيدية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017). وظل الحصار مستمرا لمدة أربع سنوات وانتهى في كانون الثاني عام (2021) باتفاق العلا، ومع ذلك لم تعد البحرين علاقاتها مع قطر الا بعد سنتين من الاتفاق.

كما تلعب العلاقات مع إيران دورا مهما في الخلافات الخليجية -الخليجية، وتتسم العلاقات بين إيران وبعض دول الخليج الخمس بالصراعية، ويمكن حصر أسباب الصراع في سببين رئيسيين، هو تبني إيران لمبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار الجغرافي. حيث مثلت إيران مصدر قلق دائم لدولة البحرين والكويت بسبب مشروعها الطائفي في تلك الدول.(Al Al Gharaybeh, M. H. ., & Bani Salameh , M. T. 2024) . وتعد سلطنة عمان وقطر من أبرز دول الخليج التي تقيم علاقات سياسية واقتصادية مع ايران، وبالنسبة للكويت فقد وقعت ست اتفاقيات غيرت مسار التعاون التجاري بين الكويت وإيران، كما تم توقيع ست اتفاقيات مع إيران لتسهيل إجراءات التبادل التجاري بين الدولتين، وقد استطاعت الكويت المحافظة على علاقات طبيعية في معظم الفترات مع إيران (بلاط، 2020، 356).

أما الإمارات فبالرغم من احتلال إيران لجزر إماراتية ثالث هي طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، إلا أنها انتهجت طريقا آخر، حيث

استحوذت الإمارات على 80% من التبادلات التجارية مع إيران، وتعد إيران رابع شريك تجاري للإمارات، حيث يوجد أكثر من عشرة آلاف شركة إيرانية وهو ما يجعل الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لإيران (بلاط، 2020، 356).

أما فيما يخص العلاقات مع تركيا، فقد أقامت معها بعض دول الخليج مثل الكويت، وعمان، وقطر علاقات تعاون وتحالف وقائمة على مبادئ تحقيق المصلحة القومية، ودعم الاستقرار في المنطقة، بينما عارضت البحرين والإمارات الوجود التركي في منطقة الخليج (Hayajneh, A. ., & Bani salameh , M. . 2023).

والخلاصة أن علاقات دول الخليج العربي مع إيران لم تكن على نمط واحد؛ بل تنوعت على حسب رؤية كل دولة لمصلحتها القومية، ففي حين نجد أن البحرين تنظر لإيران كعدو استراتيجي، نجد دولة الإمارات العربية تتعاون معها اقتصاديا وتجاريا وكذلك قطر وعمان، والكويت (بلاط، 2020، 356).

وفيما يخص العلاقات العمانية مع السعودية والإمارات فهي علاقات متغيرة وغير ثابتة. وتوجد الكثير من الخلافات في العلاقات وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران. فسلطنة عمان لم تشارك في التحالف العربي بقيادة السعودية ضد الحوثيين في اليمن (2015)، وظلت تتخذ موقفا محايدا من أطراف الأزمة (الحوثيين، الحكومة اليمنية)، واستضافت على أراضيها العديد من المفاوضات الدبلوماسية التي جرت بين أطراف الازمة اليمنية، كما اعتبرت سلطنة عمان ان التواجد العسكري الإماراتي- السعودي على حدودها من جهة اليمن (محافظة المهرة) يمثل تهديدا لأمنها الوطني (حسين، 2017، 6-8). وقد تحسنت العلاقات العمانية-السعودية بشكل كبير بعد تولي السلطان هيثم بن طارق الحكم في السلطنة، حيث كانت أول زيارة خارجية له الى المملكة العربية السعودية (تموز 2021) تبعتها في (كانون اول 2021) زيارة ولي العهد السعودي الى سلطنة عمان (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2021).

وقد برز خلال الفترة الممتدة من عام (2014-2017)، محورين خليجيين تجاه المواقف الإقليمية والتنسيق بين دول الخليج العربي على حساب التنسيق الجماعي، فقد شكلت (السعودية، البحرين، الإمارات) المحور الأول، فيما شكلت (قطر، سلطنة عمان) المحور الثاني، وظهر بشكل كبير ذلك التنسيق خلال الازمة الخليجية وحصار دولة قطر. فيما بقيت دولة الكويت تلعب دور الموازن والوسيط في العلاقات الخليجية-الخليجية (مبادرة الإصلاح العربي، 2017). ورغم وجود تباين في السياسة الخارجية العمانية عن دولة الإمارات والبحرين، لكنها كانت متقاربة معها في التطبيع مع إسرائيل، حيث زار رئيس الاحتلال الإسرائيلي نتنياهو مسقط في عام (2028) واستقبله السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان (بلاط، 2020، 361). كما سعت إلى علاقات دبلوماسية متوازنة وهادئة مع سوريا أثناء الأزمة السورية، ورغم أن سلطنة عمان صوتت مع تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية عام (2011) لكنها لم تغلق سفارتها ولم تقطع علاقاتها الدبلوماسية معها، وبقيت الزيارات الدبلوماسية قائمة بين الدولتين ولم تنقطع (نوار، 2021).

المبحث الثالث: الاستراتيجيات التي اتبعتها دول الخليج العربي الست لحماية امنها

لجات سلطنة عُمان والإمارات وقطر والبحرين والكويت إلى استراتيجية التحوط في علاقاتها الخارجية مع الدول الإقليمية الكبرى (السعودية، إيران)، ذلك أن البيئة الأمنية في منطقة الخليج تتسم بالفوضى وعدم التأكد، واستراتيجيات التحوط مكنتها من الحفاظ على خيارات استراتيجية مختلفة مع القدرة على المناورة (الدسوقي، 2019، 36). وقد مثلت سلطنة عمان النموذج الأبرز لسياسة التحوط الاستراتيجي في منطقة الخليج. وتقوم السياسة الخارجية العمانية على رفض عسكرة العلاقات الدولية واللجوء للقوة، وتعتبر ان اللجوء للقوة يكون فقط في حالة الدفاع عن النفس، لذلك جاءت سياسة سلطنة عمان مبنية على رفض الاحلاف والمحاور، ومرتكزة على استراتيجية الحياد الإيجابي (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015).

وتختلف سياسة السلطنة العمانية عن بقية دول الخليج العربي، فهي تستقل بدرجة كبيرة في سياستها الخارجية تجاه الأحداث والتطورات في المنطقة عن دول الخليج العربي الأخرى، ويمكن إرجاع السبب في التصورات المختلفة الى مصالحها الاستراتيجية والتهديدات والفرص والوضع الجيوبوليتيكى الفريد للسلطنة الذي ينبع - منذ أكثر من 250 عاما - من التفاعلات التاريخية مع بريطانيا وإيران والسعودية.

والحقيقة أن السياسة الخارجية العمانية متعددة الطبقات. فبصفة عامة تنتهج سياسة توازن خارجي يعنى التحالف مع فاعلين دوليين آخرين ضد القوة المهددة (إيران بالأساس). وفى هذه الحالة فإنها تتحالف مع الولايات المتحدة والسعودية وسائر أعضاء مجلس التعاون الخليجي . كما أن عُمان تتحوط تجاه الأخيرة أيضا من خلال الانخراط في علاقات دبلوماسية وتجارية ب مسقط وطهران يسمح لها بتجنب المواجهة المباشرة معها. وعلى الرغم من التكلفة المرتفعة التي تتحملها مسقط في علاقتها التجارية مع طهران فإنها‌لها عن الانخراط في مواجهة غير متكافئة (El-Dessouki and Rafik, 2020, 36).

وبالرغم من أن سياستها الأمنية تستند إلى التحالف مع الولايات المتحدة، لكنها تحتفظ بعلاقات اقتصادية وأمنية وسياسية قوية مع إيران، وتفضل البقاء على سياسة الحياد في أية مشكلات إقليمية لا سيما إذا كانت إيران أحد أطرافها (مشكلة اليمن، التنافس السعودي-الإيراني، برنامج إيران النووي، الأزمة السورية). كما تقوم بنفس الوقت باستثمارات متبادلة مع دول مجلس التعاون الخليجي. أي أن السلطنة تقوم بانتهاج استراتيجية تقوم على الموازنة بين علاقاتها مع القوى الكبري في المنطقة (إيران والسعودية)، وفى الوقت نفسه التعاون مع الولايات المتحدة.

وقد اتبعت دولة الإمارات استراتيجية تقوم على " الفاعلية والانطلاق والتحرر من القيود والحسابات التقليدية وتجاوز الأعراف والقواعد

والبروتوكولات التقليدية" من خلال تحركات استباقية سياسيا ودبلوماسيا بهدف تفادي أي تأثيرات وعواقب لسياسات وتوجهات القوى الإقليمية والدولية (الحداد، 2022).

وخلال السنوات الأخيرة الماضية انتهجت الإمارات سياسة خارجية هجومية وعدوانية من خلال التدخلات العسكرية المباشرة في الصراعات العسكرية العربية-العربية ودعم الجهات التي تتوافق مع توجهاتها السياسية. حيث شاركت في دعم الثورة السورية في عام (2011)، وفي قوات درع الجزيرة لقمع الثورة في البحرين، وشاركت في التحالف الدولي للإطاحة بالرئيس الليبي السابق معمر القذافي، ودعمت قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر ضد قوات الشرعية في ليبيا (نجات، 2022)، كما ساهمت ماليًا وسياسيًا ودبلوماسيًا، في الانقلاب العسكري، عام 2013، ضد الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي ودعم الرئيس المصري عبد الفتاح السياسي. كما ساهمت بدعم التحالف الدولي بقيادة السعودية ضد الحوثيين في اليمن ومشاركتها في احتلال جزء من أراض اليمن في إقليم المهرة وسومطرة، كما شاركت السعودية ودولة البحرين ومصر في حصار دولة قطر عام (2017). وفي الأعوام الأخيرة (2019-2021) خففت من حدة تدخلاتها العسكرية في العديد من بؤر التوتر والنزاعات في اليمن حيث قامت بسحب معظم قواتها العسكرية هناك، كما خففت من دعمها العسكري لقوات خليفة حفتر في ليبيا عام (2020) وقامت بتخفيض وجوده العسكري في ارتيريا وارض الصومال في منطقة القرن الافريقي (نجات، 2022). لكنها تدعم في الوقت الحالي (2023-2024) قوات الدعم السريع في السودان ضد قوات الجيش السوداني، وتمارس الضغوط على عدد من دول الجوار السوداني(تشاد، افريقيا الوسطى، قوات خليفة حفتر في ليبيا) من أجل أن تفتح أراضيها لإيصال الدعم لقوات الدعم السريع (تورشين، 2024).

وقد طوّرت استراتيجية للأمن القومي الإماراتي تقوم على استراتيجية المواجهة، وذلك من النواحي التالية (ابيش، 2017):

أولا: أنشأت الإمارات بعناية مجموعة من التحالفات الاستراتيجية والعسكرية الحيوية مع المملكة العربية السعودية والبحرين فضلًا عن الولايات المتحدة. لكن التحالف السعودي- الإماراتي هو زواج مصلحة بين شريكين غير متكافئين (هيمنة إقليمية ودولة صغيرة) يشتركان في بعض الأهداف المشتركة وليس كلها. ويختلف البلدان في عدة قضايا، مثل الوضع النهائي المنشود في حرب اليمن، وفي سياسات النفط والأعمال.

ثانيا: التوسع الاستراتيجي من خلال تدخل الإمارات في اليمن الذي بدأ في عام 2015 واستعداد الإمارات المتزايد للعمل العسكري من أجل تأمين مصالحها في ليبيا والسودان. وأنشأت الإمارات قواعد عسكرية في القرن الأفريقي ولا سيما في مدينة عصب في إريتريا.

ثالثا: استخدام "القوة الناعمة" كالمساعدات الإنسانية أو الإنمائية والاستثمارات لتعزيز مصالحها لا سيما أنها كانت تتولى مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة من 2022 إلى 2023.

وبعد أحداث الربيع العربي التي اجتاحت العالم العربي في عام 2011، ظهرت عدد من المؤشرات التي دلت على تغير استراتيجية دولة الإمارات من استراتيجية التحوط التقليدية الى استراتيجية التوازن التقليدي وتنمية قدراتها العسكرية وخصوصا في سياستها تجاه إيران، مفضلة عليها التوازن الذي يقوم على الاعتماد على الحلفاء (الولايات المتحدة والسعودية ومصر).

وأبدت قطر رغبتها في انتهاج سياسة خارجية مستقلة عن السعودية والخروج من دائرة التأثير السعودي، ونفوذ الدول المحورية في الشرق الأوسط (خضير، د.ت، 216) من خلال اتباع سياسة مختلفة تقوم على حماية نفسها من خلال اتباع استراتيجية التحوط الشامل من خلال التحالف مع تركيا وإيران، والولايات المتحدة وشراء كميات ضخمة من العتاد العسكري (عبد الحي، 2021)، وتقوية العلاقات مع حركات الإسلام السياسي وخصوصا جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس، وقبول قطر استقبال معارضي أنظمة دول مجلس التعاون الأخرى على أراضيها، وتمويل منصات إعلامية منتقدة لباقي دول مجلس التعاون الخليجي (السادة والعيساوي، 2009، 86)، وهي خطوات اعتبرتها دول جوار قطر الكبرى(السعودية، الإمارات) استفزازات يجب أن تتوقف حتى لو كان بالقوة أو بالحصار (روش، 2018، 3). وقد استضافت دولة قطر قاعدة العديد الأمريكية عام(1991) وهي مركز القيادة المركزية الأميركية، ومركز العمليات الجوية المشتركة، ومولت توسعة القاعدة بمبلغ (400) مليون دولار في عام (2003) لكسب ود الولايات المتحدة وللحفاظ على مصالحها معها، ولحماية نفسها من التهديدات المحتملة التي قد تتعرض لها من القوى الكبرى في المنطقة وخصوصا السعودية (الخطيب، 2014). وفي مرحلة لاحقة تحالفت عسكريا مع تركيا بسبب الأزمة الخليجية عام (2017) وحصار دولة قطر، وانتهجت سياسة التحوط الجزئي والتحالف مع تركيا، وهو التحالف الذي لعب دورا رئيسيا في إفشال سياسة دول الحصار، ومنعها من القيام بعمل عسكري ضدها (مركز الجزيرة للدراسات، 2018). وفيما يتعلق بعلاقتها مع إيران، فقد نسجت معها علاقات أمنية (المشروع القطري-الإيراني لإنشاء منظمة للأمن والتعاون الإقليمي لتسوية صراعات المنطقة عام(2018) (الزويري، 2017، 41-44) وعلاقات اقتصادية (صادرات إيرانية، وتقاسم حقل الغاز) وعلاقات وساطة مع الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بدولة الكويت، فقد ادرك صانع القرار الكويتي أن اختلال التوازن بين الدول الأعضاء في النظام الإقليمي ووجود دولتين كبيرتين هما(إيران والسعودية) ودول صغيرة هي باقي دول الخليج العربي، يخلق هواجس أمنية لها (الخطر الإيراني، تحلل مجلس التعاون الخليجي) (غريش وفيدال، 1919، 929- 924) مما جعلها تنتهج سياسة الحياد في الأزمات الإقليمية ولعب دور إقليمي مؤثّر يخفف عنها ضغوط القوى الرئيسية في المنطقة (عيد، 2021، 34). وتبنت النهج الواقعي السياسي في سياستها الخارجية الذي يركّز على تحقيق المصلحة الإستراتيجية والأمن، وعلى الأدوات الدبلوماسية

(الحياد والوساطة في حل النزاعات) كما تم تبني المقاربة الليبرالية في التعامل الاقتصادي، بحيث تكون قراراتها الخارجية أكثر ارتباطا بتعظيم المكاسب والفوائد الاقتصادية (السعيدي، 2021، 432).

فعلى مستوى الدائرة الخليجية، أسهمت القيادة الكويتية في التوسط بحل النزاعات بين دول الخليج العربي، فقد قام الشيخ صباح عام(2009) بالتوسط بين الإمارات وسلطنة عُمان في الأزمة التي ظهرت بين البلدين، كما قام أمير الكويت بالتوسط لحل الأزمة الخليجية مع دولة قطر في عام 2014، جرّاء قيام السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من قطر. كما استضافت مؤتمرًا لتسوية الصراع في اليمن في عام 2016 رغم مشاركتها في قوات التحالف الدولي ضد الحوثيين عام (2015) كما توسطت في الأزمة الخليجية مع دولة قطر عام (2017) والتي انتهت باتفاق العلا عام (2021).

وعلى الصعيد الإقليمي، عززت الكويت علاقاتها الدبلوماسية مع القوى الإقليمية بهدف خلق تحالفات توازن قوى مع القوى الإقليمية التي تسعى للهيمنة على المنطقة (السعودية، إيران، العراق)، حيث وقعت في أكتوبر 2018 اتفاقية الدفاع المشترك مع تركيا بهدف تبادل الخبرات والتعاون العسكري بين البلدين (سلمي، 2018). كما قامت الكويت بالتقارب مع العراق، وتقديمها دعم مالي بقيمة 122 مليون دولار من أصل 330 مليون دولار لإعادة أعمار العراق، وذلك أثناء استضافتها لمؤتمر دولي لإعادة أعمار العراق (جريدة القبس الكويتية، 2018).

وعلى المستوى الدولي، شاركت دولة الكويت في معظم التحالفات الأمنية مع الولايات المتحدة منذ استقلالها. ورحبت الكويت بإنشاء "ناتو عربي" كتحالف أمني بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف مواجهة السياسات الإيرانية في المنطقة، رغم حفاظ الكويت على علاقة مستقرة بالجمهورية الإيرانية (الشريف، 2019).

أما البحرين؛ فقد استخدمت ما يعرف باستراتيجية مسايرة الركب التي تهدف لتجنب الحرب واسترضاء الخصوم والانضمام إلى الجهة الأقوى (Jefferson, 2020, 53)، لذلك ربطت البحرين رؤيتها الأمنية الداخلية بالأمن الخليجي، حيث **وطدت** علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، الإمارات، سلطنة عمان) على أساس التَّعاون والتَّكامل، وقبلت بعلاقات الهيمنة والتبعية للمملكة العربية السعودية (الحرب على اليمن (2015)، أزمة الخليج وحصار دولة قطر عام (2017). وقد كان لهذه الإستراتيجية تأثيرات مباشرة على استقرار دولة البحرين، من حيث تبعيتها المطلقة للسعودية إقليميا وللولايات المتحدة دوليا، ومجاراتهما في معظم القرارات التي تصدرها (Bani Salameh, 2023). فمثلا قامت البحرين وعلى إثر الخلافات السعودية-الإيرانية، بطردها للسَّفير الإيراني واتهام إيران برعاية الإرهاب. وفي كانون الثاني/ يناير 2016، وبعد الهجوم على السَّفارة السَّعوديَّة في طهران نتيجة لإعدام الشَّيخ الشَّيعي السَّعودي المتشدد نمر النَّمر، قطعت البحرين علاقاتها الدبلوماسيَّة مع إيران تضامنا مع السعودية. وفي موازاة ذلك ظلت المعارضة السياسية الشَّيعية تعتبر إيران حليفاً محتملاً، وتسعى للحصول على دعمها في سعيها لإسقاط النظام الحاكم (مابون، د.ت).

أدت السياسة الأمريكية لتقويض النفوذ الإيراني في المنطقة، وإلى زيادة درجة التوتر، وعدم الاستقرار في دول الخليج العربي والمنطقة العربية، ففي عام 2018 قامت إيران بالتوسع والتمدد في العراق وسوريا ولبنان. بالإضافة إلى هجومها على ناقلات النفط الإماراتية والسعودية في مضيق هرمز، ثم الهجوم على منشآت النفط السعودية (أرامكو). قابلتها الولايات المتحدة بالرد بقتل" قاسم سليماني" مهندس السياسة الخارجية الإيرانية في دول المنطقة، والشخصية الإستراتيجية الرئيسية في محور الصراع مع إيران (عربي21، 2020). وقد شكّلت اتفاقات التطبيع التي أُبرمت بين دول الخليج (الإمارات، البحرين) وإسرائيل نوعًا من ثقل موازن في وجه إيران، بعد تلك الحوادث واحجام الولايات المتحدة في عهد دونالد ترامب عن الردّ على تلك الهجمات (Torki Bani Salameh, M. ., & Mohammed Alsmadi, L. . . 2022).

وبعد تحول السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب (2017-2021) في التعامل مع القضية الفلسطينية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019، 32) وترويج صفقة القرن، التي تقوم أسسها على الضغط الدبلوماسي والمالي المتواصل على كل من السلطة الفلسطينية وقطاع غزة، وتشجيع دول الخليج العربي على التحلل من ربط المقاطعة العربية لإسرائيل" بتسوية الموضوع الفلسطيني (عبد الحي، 2019) حيث لقيت التوجهات الأمريكية ممارسات تطبيعية في العلاقات مع إسرائيل من قبل دولة البحرين والإمارات وسلطنة عمان، فيما مارست دولة قطر للبعد الإنساني والوساطة في قطاع غزة بموافقة أمريكية، فيما رفضت دولة الكويت تلك الطروحات(Bani Salameh, 2024).

الخاتمة والنتائج

أظهرت الدراسة أن الأمن الوطني لدول الخليج العربي الصغيرة يواجه تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد، تعود إلى قلة مساحتها الجغرافية، وانخفاض تعداد سكانها، وافتقارها للعمق الاستراتيجي. هذه العوامل تجعلها عرضة للضغوطات المستمرة من القوى الإقليمية الكبرى، كالسعودية وإيران والعراق، التي تسعى في بعض الأحيان إلى توسيع نفوذها على حساب سيادة هذه الدول والتحكم في سياساتها الخارجية. وقد فرضت هذه البيئة التنافسية على الدول الخليجية الصغيرة ضرورة البحث عن استراتيجيات أمنية مبتكرة ومتعددة الأطراف لحماية سيادتها وضمان استقرارها الداخلي والخارجي .

أوضحت الدراسة أن التدخلات الخارجية في شؤون هذه الدول أضافت تعقيدات إلى تصوراتها الأمنية، مما دفعها إلى اعتماد تصورات أمنية تعتمد بشكل أساسي على التحالفات الدولية، خاصة مع الولايات المتحدة والدول الغربية، عبر توقيع اتفاقيات دفاعية شاملة. هذه الاتفاقيات لم تساهم فقط في تدويل أمن الخليج، بل أوجدت واقعًا يعتمد فيه أمن هذه الدول على القرارات والسياسات الدولية .

أظهرت الدراسة أيضًا أن ثنائية الجغرافيا والديموغرافيا أفرزت معضلة أمنية رئيسية تواجهها هذه الدول، التي انعكست على تنوع استراتيجياتها الأمنية وفقًا لظروفها السياسية والجيوسياسية. فقد تبنت كل دولة استراتيجية خاصة؛ إذ اعتمدت البحرين سياسة التحالف مع القوى الكبرى، خاصة السعودية، لإدراكها ضعفها النسبي، بينما لجأت قطر والكويت إلى لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية، مما ساعدهما في تجنب الصراعات المباشرة وتعزيز استقرارهما. أما الإمارات، فقد اتبعت نهجًا أكثر ديناميكية من خلال التوسع في الأزمات الإقليمية، سعيًا لتعزيز مكانتها ونفوذها في المنطقة، بينما فضّلت سلطنة عمان سياسة الحياد والنأي بالنفس عن الأزمات، مما منحها القدرة على الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف الصغرى.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، من أبرزها :

1- إن صغر الحجم الجغرافي لدول الخليج الصغيرة فرض عليها تحديات أمنية داخلية وخارجية، مما دفع صانع القرار فيها إلى انتهاج استراتيجيات واقعية ترتكز على التحالفات الدولية، مع تعزيز الهياكل الداخلية لضمان الاستقرار. هذه الاستراتيجيات ساعدت الدول على تجنب التورط في صراعات إقليمية مباشرة، ووفرت حماية نسبية في بيئة إقليمية غير مستقرة .

2-تبنت الدول الخليجية الصغيرة مفهوم "البقاء" من خلال تعزيز الجبهة الداخلية عبر سياسات الانفتاح المقيد وتقوية الهياكل الحاكمة، وربط رؤيتها الأمنية بتوسيع التحالفات الإستراتيجية، خاصة مع الولايات المتحدة، للحد من توسع النفوذ الإقليمي للقوى الكبرى المجاورة.

3-اعتمدت هذه الدول استراتيجيات "مسايرة الركب" في تعاملها مع القوى الإقليمية الكبرى، حيث تفاعلت معها بطريقة تراعي مصالحها دون الدخول في مواجهات مباشرة، مما منحها مرونة في التكيف مع التحديات المختلفة، وأتاح لها مساحة أكبر للحفاظ على استقلالها النسبي في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية .

في الختام، تؤكد الدراسة أن دول الخليج العربي الصغيرة، من خلال اتباع استراتيجيات متنوعة تجمع بين التحالفات الدولية، الحياد الانتقائي، والانخراط المحدود في القضايا الإقليمية، نجحت في تحقيق توازن استراتيجي يضمن لها حماية أمنها الوطني، مع الحفاظ على درجة من الاستقلالية والمرونة في بيئة إقليمية مضطربة .

المصادروالمراجع

أبو صليب، ف. (2017). *الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة أزمة فريدة*. الجزيرة للدراسات، 22 جون، https://studies.aljazeera.net/en/node/4192.

أبيش، ح. (2017). *الإمارات العربية المتحدة: استراتيجية الأمن الناهضة*، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 6 ابريل https://agsiw.org/ar/uaes-evolving-national-security-strategy-ar/

إلياس، ف. (2016). التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن الحادي والعشرين. م*جلة شؤون الأوسط، مركز دراسات الإستراتيجية، بيروت*، 153.

إلياس، ف. (2019). الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، 5 ديسمبر، على الرابط التالي https://studies.aljazeera.net/en/node/4505باخيرات، حسين. (2018). *استراتيجيات الدول الصغرى في مواجه الدول الكبرى*، المعهد المصري للدراسات، قلم وميزان، 30 ابريل.

بوستي، و (2019). مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية. *مجلة المعهد المصري للدراسات*. 22 فبراير.

بيليس، ج. (2004). *الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة*، في: *عولمة السياسة العالمية*. دبي: مركز الخليج.

تركي، ف. (2019). إستراتيجية المسايرة والسياسة الخارجية الأمريكية. *مجلة العلوم التاريخية والاجتماعية*، 11(40).

تركي، ن. (2021). *التحالفات الدولية: إستراتيجية متعددة لمواجهة التهديدات الإقليمية*. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 9 مايو ، على الرابط التالي.https://www.europarabct

جراية، ا. (2014). تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، جانفي.، 8.

جريدة القبس الكويتية. (2018). *330 مليون تعهدات لأعمار العراق. 122 مليونا من الكويت*، 11 فبراير، على الرابط التالي :https://alqabas.com/article/500496

جندلي، ع. (2007). *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*. الجزائر: دار الخلدونية.

جندلي، ع. (2011). *أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

خضير، م. (د.ت). مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي. *مجلة دراسات دولية*، 49.

الخطيب، ل. (2014). *سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج*. مركز مالكوم- كير كارنيجي للشرق الأول، 11 أيلول سبتمبر.

الدسوقي، ا. (2019). التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط. *مجلة السياسة الدولية*، 215 ، 31.

دلة، أ. (2013). *الدراسات الأمنية النقدية. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الجزائر.3

روش، د. (2018). ترجمة كريم الماجري، *الأمن العسكري في الدول الصغيرة*: قطر نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات 20 مايو، على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180520125354839.html

الزويري، م. (2017). إيران والأزمة الخليجية: المكاسب والخسائر. *مجلة سياسات عربية*، المركز العربي للبحوث، قطر، 27.

السادة، إ.، والعيساوي، ع. (2009). معادلة التفوق في العلاقات الإيرانية .الخليجية (توازن أم اختلال). *مجلة قضايا سياسية*، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 16.

سالمة، غ. (1999). *المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي*، محور المجتمع والدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

السعيدي، س. (2021). السياسة الخارجية الكويتية من البقاء السياسي إلى التجديد. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 22(2).

سلمي، ج. (2018). *قراءة في اتفاقية الدفاع المشترك بين تركيا والكويت*، نون بوست، 15-10، على الرابط التالي https://www.noonpost.com/content/25165

سميث، س. (2004). *مقاربات جديدة للنظرية الدولية*، في: *عولمة السياسة العالمية*. دبي:مركز الخليج.

الشريف، ع. (2019). *العامل الإيراني في تشكيل التحالف في الشرق الأوسط*، *المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية*، 6 فبراير، على الرابط التالي: https://afaip.com .

الشهابي، غ. (2016). *البحرين: الوتر المشدود ما بين ضفتي الخليج؟* مركز الجزيرة للدراسات، 16 فبراير، على الرابط التالي، https://studies.aljazeera.net/en/node/4009.

صاغور، هـ. (2016). الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية. *مجلة القانون*، 7.

صلاح الدين، س. (2019). التأثير الخارجي للدولة الصغيرة وفقا لتحليل اتجاه الشبكات: حالة الأردن. *مجلة سياسات عربية*، الدوحة، 37.

العابد، ش. (2016). السياسة الخارجية القطرية والربيع العربي: من الوساطة إلى التدخل. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*،5(8).

العامري، ح. (2019). العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد :إطار نظري .*مجلة العلوم السياسية*، جامعة بغداد، 53.

العايب، س. (2007). *النظرية البنائية: تفسيرات وحلول النزاعات*. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة باتنة.

عبد الحي، وليد. (2016). *التقدير الاستراتيجي (93): آفاق السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في عهد ترامب: 2017-2021*، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تشرين الثاني/ نوفمبر https://www.alzaytouna.net/2016/11/14.

عبد الحي، و. (2019). *التقدير الاستراتيجي (110): الآفاق المستقبلية لـ"صفقة القرن" الأمريكية*، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، شباط / فبراير، https://www.alzaytouna.net/2019/02 .

عبد الحي، و. (2021). مؤشرات العسكرة والاستراتيجيات الأمنية في الدول العربية مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، آب- أغسطس.

العتيبي، ع. (2010). النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية، *مجلة شؤون اجتماعية*، 108.

عربي21. (2020). *اغتيال سليماني يفتح جميع السيناريوهات:الترقب سيد الموقف*، 3 يناير، على الرابط التالي https://arabi21.com/story .

العزاوي، م. (2010). الخليج بين التهديدات الإقليمية والتحديات الإستراتيجية. *مجلة أراء حول الخليج*، مركز الخليج للأبحاث، 64.

عطوان، خ. (2010). *القوى العالمية والتوازنات الإقليمية*. (ط 1). عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

عقيل، و. (2015). التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية، *مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 42(1).

علي، ع. (2019). *دول الخليج العربي ومنتدى الحزام والطريق*، الصين اليوم، 30-10، على الرابط التالي: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/201910/t20191030_800183208.htm

عيد، م. (2021). *الأمن الوطني الكويتي (2021-2030) الخصوصية، الخصائص، الرؤية الإستراتيجية*، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، التقرير الاستراتيجي، العدد12، أغسطس.

غريش، آ.، وفيدال، د. (2019). *الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة*. ليماسول: دار قرطبة.

الفطيسي، م. (2018). منطق الهيمنة عند الدول الصغيرة: وجهة نظر سياسية معاصرة. *مجلة العلوم السياسية والقانون*، 7.

قسوم، س. (2010). *الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية:دراسة في تطور الأمن عبر منظار العلاقات الدولية*. *رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية*، جامعة الجزائر3.

كبابي، ص. (2012). الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث. *مجلة العلوم الإنسانية*، 38.

كوكر، ك. (2011). *الحرب في عصر المخاطر*. (ط1). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

مابون، س. (د.ت). *الصراع من أجل البحرين :التنافس السعودي الإيراني*، موقع مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام http://www.baghdadcenter.net/details.

مخلف، م. (د.ت). الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية: التصنيفات والأسس: رؤية تحليله. *مجلة دراسات دولية*، 59.

مركز الجزيرة للدراسات. (2018). *سياسات واقعية: علاقات قطر الاقليمية كتوازنات ناجعة ضد الحصار*، 3-6، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2018/6/3.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (2019). تقدير موقف: قرار ترامب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان: خلفياته ودوافعه. *فلسطين اليوم*، 4900، 3-28.

مصباح، ع. (2011). *نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى*. مصر: دار الكتاب الحديث.

مصباح، ع. (2014). *العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية*. (ط1). الجزائر:دار الكتاب الحديث، ص307.

المصري، خ. (2014). النظرية البنائية في العلاقات الدولية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 30(2).

الميثاق الوطني البحريني. (د.ت). على شبكة الانترنت http://www.bipd.org/images/methaq/Methaq.pdf

ناجي، ع.، ونجم، س. (2022). مدخل لفهم أدوار الدول الصغرى. *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، جامعة تكريت، 1(27).

الناصري، ن.، وعبد الله، ج. (2014). *سياسة قطر الخارجية: استمرارية أم إعادة توجيه*. مركز الجزيرة للدراسات، 24 يونيو، على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/06/201462411230518576.html.

نجم، ا. (د.ت). توازن القوى الدولي وتوازن القوى الإقليمي: دراسة نظرية تحليلية. *مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد*.

نوري، ع. (2011). *الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين صنفي المتوسط من منظور بنائي. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية*، جامعة باتنة.

وطفة، ع. (2007). العمالة الوافدة وتحديات الهوية الثقافية في دول الخليج العربية. *المستقبل العربي*، السنة 30، العدد 344 اكتوبر.

وهيبة، ق. (2016). *النظرية البنائية في الدراسات الأمنية. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة محمد بوضياف.

References

Al Gharaybeh, M. H., & Bani Salameh, M. T. (2024). An Analytical Study of Iran's Ambitions in the Arabian Gulf Region (1979-2022). *Dirasat: Human and Social Sciences*, 51(2), 360–371. https://doi.org/10.35516/hum.v51i2.4136

East, M. (1973). Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models. *World Politics*, 25.

El-Dessouki, A., & Rafik, O. (2020). Small States and Strategic Hedging: The United Arab Emirates' Policy toward Iran. *Review of Economics and Political Science*, 6, 36.

Hayajneh, A., & Bani salameh , M. (2023). Regional Hegemony over the Security of the Arab Gulf States: A Case Study of Iran and Turkey (2003-2020). *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(3), 11–20. https://doi.org/10.35516/hum.v50i3.5381

Jefferson, K. (2020). Hegemonic Influence and the Creation of Regional Architecture in Latin America. (polisci.web.arizona.edu/grad/102nd%20Annual%20APSA%20Meeting%20Paper-Kate%20Jefferson.pdf).

Kuznets, S. (1960). Economic growth of small nations. In *Economic Consequences of the Size of Nations: Proceedings of a Conference held by the International Economic Association* (pp. 14-32). London: Palgrave Macmillan UK.

=Torki Bani Salameh, M. (2023). Bahrain's Vision in the New Gulf Order. *Middle East Policy*, 30, 110–121. https://doi.org/10.1111/mepo.12675

Torki Bani Salameh, M. (2024). Kuwait's Hedging Strategy Towards Iran and Saudi Arabia. *Middle East Quarterly*, 31(2) https://www.meforum.org/65616/kuwait-hedging-strategy-toward-iran-and-saudi

Nye, J.S. (2010). *The Future of Power*. Kindle Edition.

Rose, G. (1998). Neoclassical realism and theories of foreign policy. *World Politics*, 51.

Rothstein, R.L. (1968). *Alliances and Small Powers*. New York, Columbia University Press.

SALAMEH, M. T. B., & AL-SHARAH, M. K. (2011). Kuwait's Democratic Experiment: Roots, Reality, Characteristics, Challenges, and the Prospects for the Future. *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)*, 5(3), 57–81. https://doi.org/10.1080/19370679.2011.12023185

Schweller, R. (1994). Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In. *International Security*, 19(1). Sherwood, L. (2016). "Small States' Strategic Hedging for Security and Influence". TRENDS Research & Advisory, September 14. http://trendsinstitution.org/small-states-strategic-hedging-for-security-and-influence/

Szalai, M. (n.d). *Small Regimes in the Middle East: A Conceptual and Theoretical Alternative to Small States in a Non-Western Region*.

Torki Bani Salameh, M., & Mohammed Alsmadi, L. (2022). The Impact of the United States on Military Spending in the Arab Gulf States During the Reign of Donald Trump: 2017-2020. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 49(4), 255–270. https://doi.org/10.35516/hum.v49i4.2079

Van Evera, S. (1990). Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy After the Cold War. *Journal of Strategic Studies*, 13(2).

Vital, D. (1967). *The Inequality of Small States*. New York: Oxford University Press.

Walt, Stephen M. (2017). Who's Afraid of a Balance of Power? The United States is Ignoring the Most Basic Principle of International Relations, to Its Own Detriment. Foreign Policy, December 8.

Waltz, K.N. (1979). Theory of International Politics. Reading: Addison-Wesley.